العدد (1888) السنة الثامنة - الثلاثاء (24) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ضابط كبير لـ المدى: الأيام المقبلة لن تكون سهلة، لكننا جاهزون

أيام الانسحاب: وعد انتخابي في واشنطن ومخاوف أمنية في بغداد

□ بغداد / علي عبد السادة

صورة الانسحاب، اليوم، تختلف كثيرا عن تلك التي شهدتها البلاد يوم ترك الاميركيون المدن نحو اطرافها. حظينا، يومها، باحتفاء رسمي وشعبي اشعر العراقيين بالجدوى من وراء النشاط السياسي بعد ٢٠٠٣.

اليوم.. يبدو القلق واضحا من تجاذبات الفرقاء وهي تلبد سماء الانسحاب بغيوم تنذر بالعنف. الجميع في الشارع العراقي يسأل:"بقينا لوحدنا، كيف سنواجه القاعدة أذن؟".

قلق

في سوق مزدحم وسط بغداد، تحديدا في منطقة الكرداة، كان جنود عراقيون ليلة امس الاول((السبت))، ينتشرون بشكل مكثف في الازقة والمواقع التي تشهد زخما سكانيا، الجنود يعملون في وحدات امنية وعسكرية متنوعة، حتى وحدات الانضباط، وهي قوات مهمتها مراقبة اداء الشرطة والجيش، كانت تتمركز عند مداخل المنطقة. احد الجنود قال لـ(المدى) دون ان يفصح عن هويته انه ورفاقه يشعرون بالقلق، لكنه استدرك:"علينا منذ الان ان نعتاد العمل في ظروف صعبة بمفردنا".

القلق الذي يبديه الجنود ينسجم الى حد ما مع ما صرح به وزير الداخلية جواد البولاني قبل أيام:"انسحاب القوات الأميركية وتأخير تشكيل الحكومة شكلا فرصة اعتقد الإرهابيون بأنها سهلة لاختراق الأوضاع الأمنية التي استقرت مؤخرا".

لكن الفراغ السياسي وحالة اللا حكومة في البلاد تجعل بعض القادة الامنيين في البلاد يتخوفون من الغد. ضابط كبير في الجيش العراقي قال لـ(المدى) امس الاثنين ان العراق مقبل خلال الفترة المقبلة على ايام صعبة، الظرف الامني (قد) يتفجر في أية لحظة".

ورغم ذلك فان الضابط الكبير اكد ان القوات العراقية، بكل صنوفها، تمتلك القدرة على مواجهة اخطار القاعدة، ويستند هذا الضابط في رأيه على عمليات عسكرية"نموذجية"ضد القاعدة والجماعات المسلحة خلال السنتين الاخيريتين، وكان اغلبها ينفذ بعيدا عن تدخل الاميركان.

اغلب المحللين العسكريين الذين تحدثت معهم المدى يعلقون على حديث الضابط الكبير بالقول:"لو كانت للعراق حكومة لما شعر العسكريون بالقلق".

أزمة تشكيل الحكومة

نواب عراقيون يعرفون جيدا ان غياب الحكومة اثر كثيرا على الهدف المعنوي من تحقيق الانسحاب. لكن كتلهم السياسية لا تزال تحرق الوقت دون التوصل الى اتفاق حول ترشيح رئيس الوزراء. ازمة الحكومة، على ما يقولون، وراء التشكيك بقدرات القوات العراقية، ويقولون:"الم تحدث انفجارات كبيرة ايام تواجد الاميركان في الشوراع".

المدى تحدثت امس الاثنين مع نواب ينتمون الى الكتل الفائزة في انتخابات السابع من آذار، ويبدو ان الجميع يدرك ان الحال سيكون أفضل لو انسحبت القوات القتالية بينما تودعهم حكومة عراقية جديدة.

جندي عراقي كان يقف في سيطرة رسمية في الباب الشرقي رفض الافصاح عن اسمه قال للمدى:"لن تكون هناك مخاوف في ما لو كانت هناك حكومة".

العراق.. كوعد انتخابي

وبينما العراقيون منشغلون بتصفية اوراق ما بعد الانسحاب، فان هذه الفوضى في التوقعات والترجيحات لا يتوفر مثيلها في واشنطن، يبدو ان الامر يؤخذ هناك على محمل السرعة، فالبيت الابيض لديه لائحة وعود انتخابية وعليه تنفيذها.

الرئيس الاميركي يخطط لإلقاء خطاب الاسبوع القادم وصف بـ"المهم"بمناسبة الانسحاب من العراق، لكن هناك من لا يبدو متفائلا حيال ما يجري في العراق:"اوباما يريد انجازا (انتخابيا) بوضع حد لحرب اسقاط صدام"، هذا ما يخشاه الاميركيون؛ فهم يرون في ذلك مخاطر ليس أقلها ان يدخل العراق في اتون الفوضى والعنف.

منذ ان تعهد الرئيس الأميركي بتنفيذ انسحاب مسؤول من البلاد والجميع في واشنطن – على الاخص الجمهوريين – يخشون من ان يكون كلامه مأسورا برغبة الادارة الجديدة في تنفيذ لائحة الوعود الانتخابية وحسب. في حالة العراق فان الخوف الشديد يكون من ان تفشل الحرب في تحقيق (اهدافها).

ومنذ مطلع الاسبوع الماضي، حيث غادرت اخر وحدة قتالية امريكية البلاد قبل الموعد الرسمي، تخرج وسائل الاعلام الأميركية بعديد من الاراء التي تؤشر اهمية يوم ٣٠ اب الجاري بالنسبة للبيت الابيض الذي ترى ادارته ان ترك العراق وحربه كان من الاولويات الانتاخبية التي اوصلت اوباما، والديمقراطيين، الى السلطة. لكن صحيفة نيويورك تايمز ترى إن أوباما"لا يستطيع الإعلان عن أن الولايات المتحدة انتصرت في الحرب".

خارطة الرحيل

وحسب وعود أوباما فان المهمة القتالية للقوات الأميركية على وشك الانتهاء في العراق، ولن يبقى في هذا البلد بعد الأول من أيلول سوى نحو ٥٠ ألف جندي سيقومون بمهام الدعم والمشورة للقوات العراقية على أن ينهي الجيش الأميركي انسحابه الكامل من العراق قبل نهاية عام ٢٠١١.

وتجري الان اكبر عملية لوجستية لاميركا منذ الحرب العالمية الثانية، اذ تتكون كل قافلة من نحو ٤٠ شاحنة والعديد من المدرعات المكلفة بحمايتها. وتشمل المعدات آلاف الدبابات والعربات العسكرية المتنوعة وقطع الغيار وغيرها.

وحتى الان فان أكثر من ٩٠ ألف جندي من الوحدات المقاتلة سحب من العراق منذ بداية العملية التي انطلقت في حزيران من العام الماضي وتم تسريع وتيرتها في الأسابيع التي تلت الانتخابات العراقية في آذار الماضي، وتركت الولايات المتحدة ٥٢ ألف جندي في العراق أي أقل من ثلث قواتها في عز انتشارها في ٢٠٠٧.

بعد أن أُهدر الغاز المصاحب لإنتاج النفط

العراق يخسر ٥٠ دولارا في الثانية.. عرض من شل للتعويض

□ متابعة / المدى

العراق يخسر ٤ ملايين دولار في اليوم الواحد.. هذا ما كشفه مسؤول في شركة شل النفطية وقال ان العراق يخسر ما قيمته ٥٠ دولارا في الثانية الواحدة نتيجة لاحتراق الغاز المصاحب لانتاج النفط في محافظة البصرة. وقال نائب الرئيس للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة شل النفطية منير بوعزيز في تصريحات صحفية، ان شركته تنتظر حاليا موافقة الحكومة العراقية على عقود استثمار الغاز الذي يتم حرقه، ومن ثم تبدأ التنفيذ، مبينا أن العراق يمتلك مخزونات كبير من الغاز، تمكنه من أن يكون من أكبر منتجي الغاز في المنطقة. وسيبلغ حجم الإستثمار في المشروع حوالي ١٢ مليار دولار، وسيحتفظ العراق بحصة ٥١٪ من المشروع، الذي يتوقع أن يكون كفيلاً بتصدير حوالي ٦٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً من حقول في البصرة.(ايبا)

وزارة النفط اكدت أن الشركات النفطية العالمية التي أبرمت عقوداً مع الوزارة، لتطوير بعض حقول العراق النفطية، ستكون ملزمة بتصنيع الغاز المصاحب للنفط وتسليمه إلى العراق.

وقال وكيل وزارة النفط لشؤون الاستخراج عبد الكريم لعيبي إن"الشركات النفطية العالمية التي سبق أن أبرمت عقودا مع وزارة النفط العراقية لتطوير حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، ستكون ملزمة بمنع حرق أي كمية من الغاز المصاحب للنفط، كما ستلزم ببناء منشآت لتصنيع الغاز المصاحب، وتسليمه للعراق من دون مقابل". (السومرية نيوز)

وأوضح لعيبي أن"ما يقرب من ٧٠٪ من الغاز الذي ينبعث مع عملية استخراج النفط، يحرق يومياً في العراق من غير الإفادة منه، كما أنه يلحق أضراراً بيئية كبيرة".

وكان العراق قد وقع خلال العام الحالي ٢٠١٠، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية، ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني. وأضاف لعيبي أن وزارة النفط،"وضعت خطة لتطوير حقولها الغازية في السنوات المقبلة بالجهد الوطني بخاصة في حقلي عكاز والمنصورية"، مبيناً أن"تطوير هذين الحقلين بالإضافة إلى ما سيتم إنتاجه من الغاز المصاحب، سيكون كافياً لسد احتياجات وزارة الكهرباء والمصانع العراقية، على أن يصدّر الفائض منه إلى الخارج".

وقال بو عزيز في تصريحات صحفية امس ان شركته جاهزة للعمل باستثمار الغاز المصاحب في جنوب العراق فور مصادقة مجلس الوزراء على العقد المتفق عليه بين الشركة ووزارة النفط. وكانت لجنة الطاقة في مجلس الوزراء وافقت الأحد بشكل نهائي على بنود العقد الذي أبرمته وزارة النفط مع شركة شل، والذي يتضمن تأسيس شركة للتشغيل المشترك بين شركة نفط الجنوب بنسبة ٥١٪ وشركة شل بنسبة ٤٩٪ لاستثمار الغاز المصاحب الذي عادة ما يتم حرقه أثناء عمليات استخراج النفط.

يذكر ان مفاوضات وزارة النفط مع شركة شل استمرت اكثر من عام ونصف قبل التوصل الى صيغة نهائية للعقد، وكان نائب رئيس شركة شل قال في وقت سابق لاذاعة العراق الحر ان ملاكات الشركة قامت في هذه الفترة بـ ٧٠٠ زيارة ميدانية منذ عام ٢٠٠٨ ولحد الان، كما قامت بتقليل حرق الغاز المصاحب في جنوب البصرة.

ويقول الخبير النفطي محمد فاروق ان نتائج مشروع استثمار الغاز لن تظهر فور بدء العمل به، وانما بعد عامين او ثلاثة، وهي الفترة التي ستقوم الشركة فيها باستيراد المعدات ونصبها.

(اذاعة العراق الحر)

من جهته قال وكيل وزارة النفط لشؤون المصافي أحمد الشماع، إن لدى"وزارة النفط مشروعا كبيرا، لتطوير حقلي عكاز والمنصورية الغازيين بالجهد الوطني". وأوضح الشماع أن"المشروع الذي من المؤمل البت به خلال الأيام المقبلة، سينتج ضمن مرحلته الأولى في كل حقل، مئة مليون قدم مكعب من الغاز"، مشيراً إلى أن الوزارة"وقعت عقوداً لشراء المعدات الخاصة بتطوير الحقلين، وتتم الآن إجراءات تهيئة الموقع وعمليات فحص الآبار الغازية، وإضافة آبار جديدة"بحسب قوله.

ديالى: مصاهرة المتخاصمين قد تنهي العنف وتطوي صفحة الماضي

□ بعقوبة / شينخوا

"عندما تمتزج دماء الاسر المتخاصمة في شريان واحد تنتهي العداوة والثأر بينها ويحل السلام والوئام والطمأنينة مكان الاحقاد والضغينة التي زرعتها أعمال العنف الدموية التي كانت وراء كل تدمير وتخريب في البلاد"، بهذه الكلمات يصف صالح داود، شاب عراقي عقد قرانه للتو على شابة تنتمي إلى أسرة دخلت في خصومة مع أسرته لعدة أعوام.

وقال داود البالغ من العمر ٣١ عاما اثناء وقوفه امام البوابة الرئيسة لمحكمة بعقوبة مركز محافظة ديالى شرقي العراق لوكالة أنباء (شينخوا) وهو يمسك بيد خطيبته التي عقد قرانه عليها للتو"بالامس القريب كنا اعداء والنار حامية بيننا، لكن الامر تغير الان وتبدل كل شي بعد المصاهرة، وانتهت مرحلة الاحقاد والضغائن التي افرزتها مرحلة العنف".

وتابع داود وهو يمازح خطيبته عن اسم المولود الاول لهما وكيف سيكون اسمه وربما يؤدي الخلاف عليه إلى اعادة الخصومة بين العائلتين، قائلا"إن العنف كان وراء خلق الكثير من العداوات والثأر والاحقاد بين المئات من الاسر خلال مرحلة العنف الطائفي، ناهيك عن وجود جهات متطرفة تعمد إلى تغذية العنف عبر زرع الشكوك والاتهامات بين الاسر لخلق المشاكل والازمات بينها والوقوع في فخ العداوات والثارات التي لها بداية وليست لها نهاية اذا انعدم صوت العقل والحكمة في ايقافها".

وأضاف داود أن عائلته دخلت في خصومة مع عائلة خطيبته منذ عام ٢٠٠٥ على أرض زراعية في بادىء الامر ثم تطورت إلى اتهامات متبادلة وشكوك بتورط كلا العائلتين باعمال العنف واستهداف الاخر مما ولد قطيعة وخلق اجواء مشحونة كادت أن تؤدي إلى عواقب وخيمة لولا القدر وحكمة العقلاء في كلا العائلتين. وأوضح أن أحد رجال الدين عمل بشكل دؤوب على ازالة الخلاف بين العائلتين وجمع اطرافهما تحت سقف واحد للحوار وبيان الاتهامات لكل طرف، مؤكدا أن الحوار اسهم في خلق قناعة لدى العائلتين أن هناك من كان يتلاعب بهما ويريد توجيه الخصومة بينهما نحو مرحلة الاقتتال، لافتا إلى أن رجل الدين اراد أن يقطع دابر الخلاف بشكل نهائي عبر خلق مصاهرة بين الاسرتين لتكون بمثابة بداية لطي صفحة الماضي.

وذكر داود وهو يبتسم أنه في البداية قبل الامر على مضض من اجل انهاء خصومة بين عائلتين لكنه عندما رأى الشابة التي سيتزوجها، اعجب بها لانها انسانة بحق تستحق الاحترام والتقدير، مبينا انه عندما تمتزج دماء الاسر المتخاصمة في شريان واحد تنتهي العداوة والثارات ويحل مكان الاحقاد والضغينة، الحب والسلام.

وكانت اعمال العنف الدموية التي ازدادت وتيرتها بشكل واسع بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ اسهمت في خلق عداوات وخصومات وثأر بين العشرات من الاسر في اغلب مناطق محافظة ديالى نتيجة تبادل الاتهامات فيما بينها عن تورط هذا الطرف أو ذاك بجرائم قتل وتهجير قسري.

من جانبها، قالت الخطيبة، انهار عيدان (٢٥ عاما)"قبلت بالزواج في بادىء الامر لانني مؤمنة بان قراري كان صحيحا وسوف يسهم في انهاء التوتر والمشاكل بين عائلتين"، معربة عن سعادتها لان خطيبها انسان رائع، وسيكونان اسرة جيدة في المستقبل القريب.

بعد إعلان وزارة التجارة عن خطة تخفيض تدريجية

جدل سياسي حول إلغاء البطاقة التموينية في خمسة أعوام

□ بغداد / اياس حسام الساموك

عد عضو في اللجنة الاقتصادية في البرلمان السابق البطاقة التموينة خطا احمر لا يجوز الاقتراب منه، فيما وصفها خبير اقتصادي بأنها سرقة لاموال الفقراء. النائب محمد خليل قال في تصريح لـ(المدى) ان خطوة وزارة التجارة باعتماد خطة تنتهي بعد خمس سنوات لتخفيض والغاء البطاقة التموينية تضر بمصلحة المواطن العراقي ووصف البطاقة التموينية بالخط الاحمر الذي لا يجوز التقرب منه في الوقت الحالي، خليل يضيف: ان المواطن العراقي يعيش في مشاكل جمة فحسب الاحصائيات التي اجرتها اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب السابق اظهرت ان ٩٥٪ من العراقيين يرغبون بالابقاء عليها كون الظروف لاتسمح بازالتها واذا ما أزيلت سيؤدي الامر الى انعكاسات سلبية.

خليل يشدد على ان المواطن العراقي يفضل البطاقة التموينية خلال هذه السنوات على البدائل المالية او الكابونات التي سبق الحديث عنها كبديل للبطاقة التموينية، لافتا الى ان القرار الذي اتخذته وزارة التجارة دليل على فشلها في اداء مهامها فهي لا تستطيع توفير مفردات البطاقة التموينية للمواطنين، فنظام البطاقة التموينية هو نظام طويل يجب العمل به اطول فترة ممكنة في بلد مثل العراق، ونحن كأعضاء في البرلمان نطالب ليس بالابقاء عليها فحسب انما بتطويرها وسنكون سداً منيعاً في وجه أي قرار يصدر بالغائها في الفترة الحالية اذا لم يكن هنالك استقرار في البلد ونهوض في الاقتصاد وتحسين لواقع الخدمات وقضاء على البطالة. ويشير خليل الى ان السنوات الخمس القادمة غير كافية لتطوير القطاع الزراعي والصناعي وتوفير الغذاء للمواطنين بالرغم من اننا نحترم كل الدراسات التي تقدم، منوها الى ان مجلس النواب هو الجهة المختصة باعداد الموازنة وبالتالي سيقول كلمته اتجاه هذا القرار كون اعضائه هم وطنيون وسيتحملون الامانة التي في عاتقهم.

من جانبه يرى الخبير الاقتصادي د.علي الفكيكي ضرورة الغاء البطاقة التموينية مع توفير البديل المناسب لها.

الفكيكي يقول لـ"المدى": ان اغلب دول العالم تتجه الان من الاسعار المدعومة من قبل الدولة نحو الدخول المدعمة، عادا البطاقة التموينية بانها سرقة لاموال الفقراء وتعمل على ابقاء الفوارق كون نظام البطاقة التموينية في طياته خلل كبير فهو يحافظ على التباين الاقتصادي، مشددا على توفير بدائل للبطاقة التموينية فالاحصائيات اظهرت ان من يعيشون تحت خط الفقر وصلت نسبتهم الى ٣٤٪ من سكان العراق.

ويضيف الفكيكي: ان البدائل تكون من خلال اعتماد سياسة بديلة وهي سياسة كابون الشراء، وهو كابون يعطى الى العوائل الفقيرة يحتوي على مبالغ من المال، فعلى الدولة ان تعمل مسحا في كل منطقة تعرف من خلاله العوائل الفقيرة، الفكيكي يصف قرار وزارة التجارة بالخاطئ كونها لم توفر البديل ويرى ان البطاقة التموينية لا تمثل العدالة الاجتماعية التي يبنغي ان تحققها الدولة.

ويذكر ان وزارة التجارة العراقية اعلنت عن شروعها بتنفيذ خطة تعمل على الالغاء التدريجي للبطاقة التموينية تنتهي في عام ٢٠١٤ على ان يتم توجيه الدعم الحكومي للشرائح الفقيرة حصرا عبر شبكة الحماية الاجتماعية، لغرض ايفاء الوزارة بالتزامات كل من البنك المركزي ووثيقة العهد الدولي والتوجه نحو اقتصاد السوق.

أوديرنو: لن نقاتل مجددا في العراق.. هذا أمر غير محتمل

□ عن: لوس انجلس تايمز

قال الجنرال راي أوديرنو ان وجود الظروف القاسية فقط هو ما يجعل القوات الأميركية تعود الى وضعها القتالي لكننا لا نرى ان ذلك الامر يحدث، في تلك الاثناء يزداد القلق لدى العراقيين مع نهاية انسحاب الالوية الأميركية المقاتلة.

قائد القوات الأميركية في العراق يريد ان يطمئن اولئك القلقين بشأن الانسحاب الكامل للقوات الامريكية حيث ابدى ثقة في قوات الامن العراقية قائلا ان ٥٠ الفا من الجنود الاميركان سيبقون في العراق بدور استشاري مع قابلية على اعادة العمليات القتالية اذا كان هذا ضروريا.

واضاف الجنرال اوديرنو قائلا"انه فقط عند حدوث شيء مثل فشل كامل للقوات الامنية فان القوات الاميركية ستعود الى نمطها القتالي في العراق، لكننا لانرى ان هذا الامر سيحدث فقد ابلت قوات الامن العراقية بلاء حسنا لفترة طويلة جعلتنا نعتقد اننا تجاوزنا هذه النقطة".

وقد جاءت تصريحات الجنرال اوديرنو في وسط موجة كبيرة من القلق بين اوساط العراقيين وغيرهم حول مدى استقرار البلاد في اعقاب الانسحاب النهائي للقوات الاميركية خلال الاسبوع الماضي خصوصا مع استمرار الهجمات الارهابية وعدم قدرة القادة السياسيين في العراق على اختيار حكومة وطنية بعد النتائج غير الحاسمة في الانتخابات التي جرت في آذار الماضي.

بعد اكثر من سبع سنوات على دخولها العراق ستغير القوات الاميركية وظيفتها رسميا في الاول من ايلول المقبل الى وظيفة استشارية حيث ستقوم بمهام تدريب ومساعدة القوات العراقية حيث انخفض عديدة القوات الى ٥٢ الف جندي من مجموع ١٦٥ الف جندي كانوا موجودين في ذروة خطة الاندفاع التي جرت عام ٢٠٠٧ وسيبقى العدد الحالي من الجنود الى نهاية السنة المقبلة.

وكان الرئيس اوباما قد اشار الى الانسحاب اثناء خطابه الذي جرى في الاسبوع الماضي مذكرا انه كان يقوم بانجاز وعده الذي اطلقه اثناء حملته الانتخابية وهو يرى بان المهمة القتالية في العراق ستنتهي مع نهاية هذا الشهر.

وقال الجنرال راي أوديرنو يوم الاحد الماضي ان القوات العراقية كانت جاهزة للحفاظ على مستوى كاف من الامن الداخلي على الرغم من حالات الانتقاد نتيجة الفشل الاخير في حماية المواطنين ضد الهجمات مثلما حدث في عملية التفجير الانتحارية في مركز لمتطوعي الجيش في وسط بغداد والذي ادى الى مقتل ٤٨ شخصا خلال الاسبوع الماضي والتي اعلنت القاعدة عن مسؤوليتها عنه.

واضاف ادويرنو قائلا"مازالت عمليات ارهابية تحدث هنا،لكنني اخبركم بان البلاد تسير الى امام وهي تتقدم على طول الخط، انها تتقدم بشكل ضئيل اقتصاديا، وقوات الامن تتحسن وجهودها الدبلوماسية تتحسن مثلما تتحسن وظائفها الحكومية".

يقول بعض المحللين السياسيين ان السؤال الرئيس حول مدى جاهزية قوات الامن العراقية سيطرح نفسه في نهاية العام المقبل حينما ستغادر القوات الاميركية المتبقية العراق. اوديرنو من جهته قال أنه برأيه ان العراقيين سيكونون جاهزين لهذا الانتقال لكن الآخرين مازلوا متشككين حيث قال زلماي خليلزاد السفير الاميركي السابق في العراق وافغانستان"ان الجاهزية كانت امرا طويلا بالنسبة للعراق". مضيفا ان السياسة امر مهم جدا في الوقت الحالي وكذلك امر تشكيل الحكومة الحالية حيث ان لهذين الامرين القدرة على تشكيل الموقف في العراق، فاذا لم يسر السياسيون بشكل جيد واذا لم يجتمع العراقيون معا لتشكيل الحكومة فان المكاسب الامنية الكبيرة التي حصلنا عليها ستكون في خطر". وكانت الانتخابات في العراق التي تأخر حدوثها قد حصلت في شهر آذار الماضي لكن الانقسامات على المناصب الكبيرة في الحكومة الجديدة قد ادت الى حصول مأزق نتيجة لذلك بينما عزا محللون سياسيون هذه المخاوف التي سببت الحيرة السياسية في العراق الى محاولات البعض من دول الجوار ممارسة نفوذها في المنطقة من اجل مصالحها.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد